



تأثير تقلبات أسعار العملات الرقمية على الاستقرار المالي في العراق

The impact of Cryptocurrency price fluctuations on financial stability in Iraq

فاطمة الزهراء علي عبد طه⁽¹⁾ زهراء عباس عليوي مهدي⁽²⁾ نور صباح فرحان علي⁽³⁾

noorsabahasdf2@gmail.com Zahraa.abbas@Alkutcollege.edu.iq fatmealzeri@gmail.com

المستخلص

تشهد الأسواق العالمية تحولات متسارعة في مجال العملات الرقمية مثل البيتكوين والإيثريوم، التي أصبحت جزءاً من النظام المالي الحديث. ومع تزايد الاهتمام بهذه الأصول الرقمية في العراق، بدأت تظهر تداعيات محتملة على الاستقرار المالي للبلاد، لا سيما في ظل بيئة اقتصادية هشة تعتمد بشكل كبير على الموارد النفطية، وتفتقر إلى بنية تحتية مالية متطورة. يُلاحظ أن تقلبات أسعار العملات الرقمية، التي قد تصل إلى ارتفاعات أو انخفاضات حادة خلال فترات زمنية قصيرة، تؤثر على الأفراد والمؤسسات وحتى السياسات النقدية، مما يستدعي دراسة تأثيراتها على الاقتصاد العراقي.

الواقع المالي في العراق وتحدياته

يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل أساسي على عائدات النفط، التي تشكل أكثر من 90% من إيرادات الموازنة العامة، مما يجعله عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية. فضلاً عن ذلك، يعاني النظام المالي من ضعف في التنوع الاقتصادي، ومحدودية القطاع المصرفي في تعزيز الشمول المالي، وانتشار الاقتصاد غير الرسمي. في هذا السياق، تُعد العملات الرقمية ظاهرة جديدة نسبياً، حيث يلجأ بعض العراقيين إليها كوسيلة للاستثمار أو تحويل الأموال، خاصة في ظل صعوبة الوصول إلى الخدمات المصرفية التقليدية أو عدم الثقة في النظام المالي الرسمي.

تأثير التقلبات على الأفراد والمستثمرين

تؤثر التقلبات الحادة في أسعار العملات الرقمية بشكل مباشر على الأفراد الذين يستثمرون فيها، سواء بغرض المضاربة أو الاحتفاظ بها كأصول. ففي حالة الارتفاع السريع للأسعار، قد يحقق المستثمرون أرباحاً كبيرة، لكن الانخفاض المفاجئ – كما حدث في فترات سابقة – قد يؤدي إلى خسائر فادحة، خاصة لأولئك الذين يستثمرون بأموال مقترضة أو مدخراتهم الشخصية.

في العراق، حيث تنتشر البطالة وتدني الدخل، قد تزيد هذه الخسائر من الأعباء الاقتصادية على الأسر، وتُعمق مشاكل الفقر وعدم المساواة.

المخاطر على النظام المصرفي والقطاع الخاص

على الرغم من أن التعامل بالعملات الرقمية في العراق لا يزال محدوداً مقارنةً بدول أخرى، فإن عدم وجود إطار قانوني واضح ينظم هذه الأصول يزيد من المخاطر. فالمصارف العراقية لا تتعامل رسمياً مع العملات الرقمية، لكن بعض الشركات والأفراد قد يعتمدون عليها في تحويل الأموال أو إجراء المعاملات الدولية، خاصةً في ظل العقوبات المالية التي تواجهها البلاد. هنا، تُشكل التقلبات السريعة خطراً على السيولة المالية لهذه الجهات، كما أن انهيار قيمة العملات الرقمية قد يؤدي إلى أزمات في الالتزامات المالية للشركات التي تعتمد عليها.

Abstract

Global markets are witnessing rapid transformations in the field of Cryptocurrencies, such as Bitcoin and Ethereum, which have become part of the modern financial system. With the growing interest in these digital assets in Iraq, potential repercussions on the country's financial stability are beginning to emerge, particularly in a fragile economic environment heavily reliant on oil resources and lacking advanced financial infrastructure. The volatility of Cryptocurrency prices which can experience sharp rises or declines within short periods—affects individuals, institutions, and even monetary policies, necessitating an examination of their impact on Iraq's economy.

Iraq's Financial Reality and Its Challenges

The Iraqi economy primarily depends on oil revenues, which account for over 90% of the state budget, making it vulnerable to global oil price fluctuations. Additionally, the financial system suffers from weak economic diversification, limited banking sector contributions to financial inclusion, and a widespread informal economy. In this context, Cryptocurrencies represent a relatively new phenomenon, with some Iraqis turning to them for investment or money transfers, especially amid difficulties in accessing traditional banking services or distrust in the formal financial system.

Impact of Volatility on Individuals and Investors

Sharp fluctuations in Cryptocurrency prices directly affect individuals investing in them, whether for speculation or as asset holdings. Rapid price surges may generate significant profits

for investors, but sudden declines—as seen in previous periods—can lead to substantial losses, particularly for those using borrowed funds or personal savings. In Iraq, where unemployment and low-income levels prevail, such losses could exacerbate economic burdens on households and deepen poverty and inequality.

Risks to the Banking System and Private Sector

Although Cryptocurrency transactions in Iraq remain limited compared to other countries, the absence of a clear legal framework regulating these assets increases risks. Iraqi banks do not officially deal with Cryptocurrencies, but some companies and individuals may rely on them for money transfers or international transactions, especially under financial sanctions facing the country. Price volatility poses a threat to the liquidity of these entities, and a collapse in Cryptocurrency values could trigger crises in the financial obligations of dependent businesses.

Regulatory Challenges and Monetary Policies

The Iraqi government and central bank face difficulties in monitoring Cryptocurrency transactions due to their decentralized nature and occasional user anonymity. This complicates the formulation of effective monetary policies and weakens efforts to combat money laundering or illicit financing. Furthermore, significant Cryptocurrency price fluctuations could affect demand for the local currency (the Iraqi dinar), especially if savings shift toward digital currencies to escape inflation or political instability.

المقدمة :

شهدت العملات الرقمية (مثل البيتكوين، الإيثريوم) نمواً هائلاً عالمياً، لكنها تتميز بتقلبات أسعار حادة قد تؤثر على الاستقرار المالي، خاصة في الاقتصادات الهشة مثل العراق. يمتلك العراق نظاماً مالياً تقليدياً يعاني من تحديات مثل الاعتماد على النقد، والفساد، وعدم الاستقرار السياسي، ما يجعله أكثر عرضة لتداعيات التقلبات في أسواق الأصول غير المنظمة. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مدى تأثير تقلبات العملات الرقمية على الاستقرار المالي في العراق، مع التركيز على الفرص والمخاطر المرتبطة بانتشارها.

المبحث الأول

أولاً: مشكلة البحث

مع زيادة الاهتمام العالمي بالعملات الرقمية، بدأت تظهر مؤشرات على استعمالها في العراق على الرغم من الحظر الرسمي من البنك المركزي. تُثير هذه الظاهرة تساؤلات حول :

- هل تؤدي تقلبات أسعار العملات الرقمية إلى تفاقم عدم الاستقرار المالي في العراق؟
- ما مدى انتشار استعمالها في القطاعات غير الرسمية؟
- كيف يمكن للسياسات التنظيمية التخفيف من المخاطر المحتملة؟

ثانياً: أهداف البحث

1. تحليل واقع استعمال العملات الرقمية في العراق (رسمياً وغير رسمياً) .
2. تقييم تأثير التقلبات الحادة في أسعار العملات الرقمية على الاستقرار المالي .
3. دراسة التحديات التنظيمية والقانونية التي تواجه العراق في إدارة هذه الأصول .
4. تقديم توصيات لصنّاع السياسات لتعزيز الاستقرار المالي.

ثالثاً: أسئلة البحث

1. ما حجم التعامل بالعملات الرقمية في العراق، وما دوافع الأفراد والمؤسسات لاستعمالها؟
2. كيف تؤثر التقلبات السريعة في أسعار العملات الرقمية على ثقة المستثمرين والسيولة المالية؟
3. ما العقوبات التي تواجه الجهات الرقابية العراقية في مراقبة هذه الأصول؟
4. ما السبل الكفيلة بموازنة الفرص الاقتصادية للعملات الرقمية مع مخاطرها؟

رابعاً: أهمية البحث

- أكاديمياً: سد النقص في الدراسات التي تربط بين العملات الرقمية والاستقرار المالي في بيئات اقتصادية هشة مثل العراق .
- عملياً: تقديم رؤى لصنّاع القاعدة النقدية والمالية لتطوير سياسات فعالة .
- اجتماعياً: توعية الجمهور بالمخاطر المالية المرتبطة بالعملات الرقمية.

خامساً: الحدود الزمانية والمكانية

الحدود المكانية: العراق .

الحدود الزمانية: الفترة من 2015 (ظهور الاهتمام العالمي بالعملات الرقمية) حتى 2023 .

الحدود الموضوعية: التركيز على الجانب الاقتصادي والقانوني، مع استبعاد الجوانب التقنية المُعقدة لتكنولوجيا البلوكتشين.

الدراسات السابقة :

- مراجعة دراسات عالمية حول تأثير العملات الرقمية على الاستقرار المالي (مثل دراسة IMF 2021).
- تحليل دراسات محلية وإقليمية تتناول النظام المالي العراقي (مثل تقارير البنك المركزي العراقي) .
- مناقشة الفجوة البحثية: ندرة الدراسات التي تربط العملات الرقمية بالعراق.

دراسات عالمية وإقليمية عن تقلبات العملات الرقمية والاستقرار المالي أولا

1- العنوان "Global Financial Stability Report: Crypto Assets and Financial Stability"

الملخص: يناقش التقرير المخاطر المحتملة للعملات الرقمية على الاستقرار المالي العالمي، مع تركيز على التقلبات السريعة وتأثيرها على الأسواق الناشئة.

2- العنوان "Cryptocurrencies and Macroeconomic Stability in Developing Economies" (2022).

الملخص: دراسة حول كيفية تفاعل الاقتصادات النامية مع تبني العملات الرقمية، مع أمثلة من دول تعاني من عدم استقرار عملاتها المحلية.

3-العنوان

"Volatility Spillovers Between Cryptocurrencies and Traditional Assets: Implications for Financial Stability"* (2020).

الملخص: تحليل لكيفية انتقال تقلبات العملات الرقمية إلى الأسواق التقليدية وتأثيرها على الاستقرار المالي -

ثانيا: دراسات متعلقة بالعراق والشرق الأوسط

1- العنوان: "موقف العراق من العملات المشفرة" (2021).

- الملخص: بيان رسمي يحذر من استعمال العملات الرقمية بسبب مخاطر غسل الأموال وعدم الاستقرار، مع إشارة إلى تأثيرها المحتمل على النظام المالي.

2-العنوان: "العملات الرقمية وتحديات النظام المالي العراقي" (2022).

- الملخص: دراسة تحذر من تزايد استعمال العملات الرقمية في العراق دون تنظيم، وتأثير ذلك على احتياطات العملة الأجنبية والاستقرار المصرفي.

3-العنوان "Cryptocurrency Adoption in Conflict-Affected Economies: Case of Iraq and Syria"* (2023).

- الملخص: تحليل لدور العملات الرقمية في اقتصادات تعاني من النزاعات، مع إشارة إلى استعمالها في التحويلات المالية غير الرسمية بالعراق.

ثالثا: تقارير دولية عن العراق

1-العنوان "Iraq: Financial Sector Stability Assessment" (2020).

- الملخص: تقييم لمخاطر القطاع المالي العراقي، مع إشارة عابرة إلى التحديات الناشئة مثل العملات الرقمية.

2-العنوان: "الفساد والاقتصاد غير الرسمي في العراق: دور العملات المشفرة". (2022) "

- الملخص: دراسة عن استعمال العملات الرقمية في تعزيز الاقتصاد غير الرسمي وتأثيره على الشفافية المالية.

رابعاً: أوراق بحثية أكاديمية

1- العنوان "Cryptocurrency Volatility and Economic Fragility: Lessons from Developing Countries" *: (2021).

- الملخص: مقارنة بين تأثير تقلبات البيتكوين على الاستقرار المالي في دول مثل فنزويلا والعراق.

2-العنوان "Digital Currencies and Financial Stability in Oil-Dependent Economies" *: (2023).

- الملخص: تحليل لدول تعتمد على النفط (مثل العراق) وكيف قد تؤثر تقلبات العملات الرقمية على تدفقات رأس المال.

خامساً: تقارير إخبارية وتحليلات

1-العنوان "Iraqi Turn to Bitcoin Amid Currency Devaluation and Sanctions" (2023).

- الملخص: تقرير عن تزايد استعمال العملات الرقمية في العراق كملاذ من تدهور قيمة الدينار وغياب الاستقرار السياسي .

2-العنوان: "خبراء يحذرون من مخاطر العملات الإلكترونية على الاقتصاد العراقي". (2022) "

سادساً: فجوة البحث والاقتراحات

هناك ندرة في الدراسات الميدانية المباشرة حول تأثير العملات الرقمية على الاستقرار المالي في العراق، بسبب حداثة الظاهرة وغياب البيانات الرسمية. لذلك، يمكن الاعتماد على:

- تحليل تجارب دول مشابهة (مثل لبنان أو إيران).
- دراسات نظرية حول آليات انتقال التقلبات إلى الأسواق الهشة.
- مقابلات مع خبراء ماليين عراقيين حول الموضوع.

نظريات الاستقرار المالي

نظريات الاستقرار المالي هي أطر نظرية تستعمل لفهم العوامل التي تؤثر على استقرار النظام المالي وكيفية تعزيزه. تشمل هذه النظريات تحليل المخاطر النظامية، ودور المؤسسات المالية، وتأثير السياسات الحكومية والتنظيمية. فيما يلي بعض النظريات الرئيسية مع شرح مفصل ومصادرها الأكاديمية:

1-فرضية كفاءة الأسواق المالية (Efficient Market Hypothesis - EMH).⁽¹⁾

- الوصف: تفترض أن الأسواق المالية تعكس جميع المعلومات المتاحة، وأن أسعار الأصول تكون عادلة ولا يمكن تحقيق أرباح تفوق السوق بشكل مستمر.
- العلاقة بالاستقرار المالي: إذا كانت الأسواق كفؤة، فإن التقلبات تكون نتيجة معلومات جديدة، مما يقلل من مخاطر الفقاعات أو الأزمات غير المبررة.
- النقد: تعرضت للنقد بعد الأزمات المالية (مثل أزمة 2008)، حيث فشلت في تفسير السلوك غير العقلاني والمضاربة المفرطة⁽²⁾

2-نظرية عدم الاستقرار المالي لهيمان مينسكي(Minsk's Financial Instability Hypothesis)⁽³⁾

- الوصف: طرحها الاقتصادي هيمن مينسكي، وتفترض أن الاستقرار الاقتصادي يؤدي إلى سلوكيات متهورة (مثل الاقتراض المفرط)، مما يخلق فقاعات وأزمات.
- المراحل الثلاث:⁽⁴⁾

- المرحلة التحوطية: يقترض الوكلاء الاقتصاديون بقدرة على سداد الديون.
- المرحلة المضاربة: يعتمدون على تدفقات نقدية مستقبلية لسداد الفوائد.
- مرحلة بونزي: يعتمدون على ارتفاع أسعار الأصول لسداد الديون.

3-نموذج دايموند-ديبفيج(Diamond-Dybvig Model)⁽⁵⁾

- الوصف: يشرح كيف يمكن أن تحدث أزمات البنوك (الهرولة المصرفية) بسبب عدم التطابق بين استحقاقات الودائع قصيرة الأجل واستثمارات البنوك طويلة الأجل.
- الحلول المقترحة: تأمين الودائع والتدخل الحكومي لمنع الأزمات.

4-نظرية "الأكبر من أن يفشل"(Too Big to Fail)⁽⁶⁾

- الوصف: تشير إلى أن المؤسسات المالية الكبيرة تُنقذ من لدن الحكومات بسبب مخاطر انهيارها على النظام المالي بأكمله.
- المخاطر: تخلق "مخاطر أخلاقية (Moral Hazard)" حيث تشجع البنوك على تحمل مخاطر مفرطة.

5-نظرية المُسرّع المالي(Financial Accelerator Theory)⁽⁷⁾

- الوصف: طورها بن برنانكي وآخرون، تربط بين تقلبات الائتمان والدورة الاقتصادية. عندما تنخفض قيمة الضمانات (مثل العقارات)، يقلص البنوك الائتمان، مما يعمق الركود.

6-نظرية الظل المصرفي(Shadow Banking Theory) (8)

- الوصف: تُفسر دور المؤسسات المالية غير المصرفية (مثل صناديق التحوط) في خلق سيولة دون تنظيم كافٍ، مما يزيد من الهشاشة المالية.

7- إطار بازل للاستقرار المالي(Basel Framework) (9)

- الوصف: معايير تنظيمية دولية) بازل I, II, III تهدف إلى تعزيز متانة البنوك عبر متطلبات كفاية رأس المال وإدارة المخاطر.

- النقد: يُنتقد بازل III لتعقيده وعدم معالجة مخاطر السيولة بشكل كافٍ.

8-نظرية الشبكات المالية(Financial Network Theory) (10)

- الوصف: تدرس الترابط بين المؤسسات المالية وكيفية انتشار الصدمات عبر الشبكة (مثال: إفلاس بنك يؤثر على آخرين).

9-النظرية النقدية الحديثة(MMT - Modern Monetary Theory) (11)

- الوصف: تؤكد أن الحكومات ذات العملة السيادية يمكنها طباعة النقود لتمويل الإنفاق دون مخاطر التضخم طالما يوجد فائض في الطاقة الإنتاجية.

- العلاقة بالاستقرار: تقدم حلولاً لأزمات الديون لكنها مثيرة للجدل بسبب مخاطر التضخم.

10 نظرية دورة الائتمان(Credit Cycle Theory) (12)

- الوصف: تُركز على التوسع والانكماش في الائتمان بوصفه عاملاً رئيساً في التقلبات الاقتصادية، كما في أعمال كارمن راينهارت وكينيث روجوف.

11- نظرية النظم التكيفية المعقدة(Complex Adaptive Systems Theory) (13)

- الوصف: تُطبّق على الأسواق المالية كأنظمة معقدة تتفاعل فيها العوامل السلوكية والتكنولوجية بشكل غير خطي.

12- النظرية النمساوية لدورة الأعمال(Austrian Business Cycle Theory) (14)

- الوصف: تُرجع الأزمات إلى التوسع غير المدعوم في الائتمان من قبل البنوك المركزية، مما يخلق استثمارات غير منتجة.

يرى الباحث ان هذه النظريات تستعمل معاً لفهم تحديات الاستقرار المالي، وتطبيقها الحكومات والبنوك المركزية (مثل) سياسات التيسير الكمي واختبارات الإجهاد) لضمان مرونة الأنظمة المالية. لا توجد نظرية واحدة شاملة، لذا يعتمد صناع السياسات على توليفة منها وفقاً للسياق

التحليل النقدي للدراسات السابقة المتعلقة بنظريات الاستقرار المالي يُظهر نقاط قوة وضعف في الأطر النظرية، بالإضافة إلى فجوات بحثية وتحديات في التطبيق العملي. فيما يلي تحليل نقدي مُنظم بناءً على النظريات المذكورة:

1-نقاط القوة المشتركة: (15)

- التركيز على التفاعل بين المؤسسات والأسواق: معظم النظريات (مثل مينسكي، دايموند-ديبيشيج) تربط بين سلوك الأفراد والمؤسسات وهشاشة النظام المالي.
- التفسير التاريخي للأزمات: نظريات مثل دورة الائتمان (راينهارت وروغوف) ونظرية مينسكي تقدم تفسيرات قوية لأزمات مالية متكررة (مثل 2008).
- توجيه السياسات التنظيمية: إطار بازل ونظرية "الأكبر من أن يفشل" ساهمت في تصميم أنظمة الرقابة المصرفية الحديثة.

2-نقاط الضعف والانتقادات:

أ. محدودية الافتراضات السلوكية:

- فرضية كفاءة الأسواق (EMH) تتجاهل العوامل السلوكية غير العقلانية (مثل الذعر والجشع)، التي أثبتت أزمات مثل 2008 دورها المركزي في عدم الاستقرار.

* - مصدر نقدي (Shiller (2000): *في كتاب *Irrational Exuberance* يوضح كيف تؤثر العوامل النفسية على الأسواق.

- نموذج دايموند-ديبيشيج: يفترض أن المودعين يتصرفون بعقلانية، بينما في الواقع، قد تنتشر الشائعات وتُسبب هرولة مصرفية دون سبب ملموس.

ب. إهمال العوامل الخارجية:

- النظرية النقدية الحديثة (MMT) تُركّز على السياسات المحلية وتتجاهل تأثير العولمة المالية (مثل تدفقات رأس المال العابرة للحدود).

- نظرية مينسكي: تُركز على الديناميكيات الداخلية للنظام الرأسمالي، لكنها لا تدمج صدمات خارجية كافية (مثل الجائحات أو الحروب).

ج. التعقيد المفرط vs التبسيط الزائد:

- إطار بازل III: يُنقَد لتعقيده متطلباته، مما يُصعّب تطبيقه على البنوك الصغيرة أو الدول النامية.

- نظرية النظم التكيفية المعقدة: على الرغم من دقتها، يصعب تحويلها إلى سياسات عملية بسبب طبيعتها غير الخطية.

د. "المخاطر الأخلاقية: (Moral Hazard)"

- نظرية "الأكبر من يفشل" تُشجع البنوك على المخاطرة المفرطة، حيث تعلم أنها ستتقدها الحكومات في الأزمات.

هـ. محدودية التنبؤ بالأزمات:

- معظم النظريات (مثل نظرية دورة الائتمان) تُفسر الأزمات بعد وقوعها، لكنها تفشل في التنبؤ بها مسبقاً .

* - مثال (Reinhart & Rogoff (2009): *رغم تحذيرهم من تكرار الأزمات، لم يتوقعوا توقيت أو شكل أزمة 2008.

3-الفجوات البحثية: (16)

- التكنولوجيا المالية: (FinTech) لم تُغطَّ بشكل كافٍ في النظريات التقليدية، على الرغم من تأثيرها على الاستقرار (مثل العملات المشفرة والبنوك الرقمية).
- الاقتصادات النامية: تُركِّز النظريات على الأنظمة المالية المتقدمة، بينما تختلف تحديات الاستقرار في الدول ذات الأسواق الناشئة (مثل نقص البيانات، وضعف المؤسسات).
- التغير المناخي والمخاطر البيئية: لم تُدمج بشكل كافٍ في نظريات الاستقرار المالي، رغم ظهور مفهوم "المخاطر الخضراء" (Green Swans).

4-التناقضات بين النظريات: (17)

- الكفاءة vs عدم الاستقرار: فرضية كفاءة الأسواق (Fama) تتعارض مع نظرية مينسكي حول ميل النظام الرأسمالي الفطري نحو الأزمات.
- الدور الحكومي: النظرية النقدية الحديثة (MMT) تدعو لتوسيع الإنفاق الحكومي، بينما تحذر النظرية النمساوية (Hayek) من تدخل الحكومات في الائتمان.

5-التحديات التطبيقية:

-التنسيق العالمي: معايير بازل وغيرها تتطلب تعاوناً دولياً، لكن التباين في مصالح الدول يُعقِّد التنفيذ.

-الظل المصرفي: يصعب تنظيم الأنشطة غير المصرفية (مثل صناديق التحوط) بسبب غياب الشفافية وحدود الولاية القضائية.

6-دراسات حديثة مُكمِّلة: (18)

- دمج الاقتصاد السلوكي: مثل عمل Robert J. Shiller و Richard Thaler (الحائز على نوبل 2017)، الذي يربط بين التحيزات المعرفية وعدم الاستقرار المالي.

- النمذجة القائمة على البيانات: استعمال الذكاء الاصطناعي لتحليل الشبكات المالية وتوقع الصدمات) مثل أعمال Haldane في بنك إنجلترا.
- الاستقرار المالي الأخضر: دراسات البنك الدولي و Network for Greening the Financial System (NGFS) حول مخاطر المناخ على الأنظمة المالية.

المبحث الثاني

النظام المالي العراقي وتحدياته

1- نظرة عامة على النظام المالي العراقي:

يعتمد النظام المالي العراقي بشكل كبير على إيرادات النفط، التي تشكل أكثر من 90% من إيرادات الموازنة العامة، وفقاً لتقارير البنك الدولي. يعاني النظام من هشاشة هيكلية بسبب الاعتماد شبه الكلي على قطاع النفط، وغياب التنويع الاقتصادي، وضعف القطاعات الإنتاجية الأخرى مثل الزراعة والصناعة. يُدار النظام المالي عبر البنك المركزي العراقي، الذي يسعى إلى تحقيق استقرار سعر الصرف والسيطرة على التضخم، لكنه يواجه تحديات كبيرة بسبب العوامل السياسية والاقتصادية.

2- التحديات الرئيسية:

أ. الاعتماد المفرط على النفط -

يؤدي تقلب أسعار النفط العالمية إلى اضطراب الموازنة العامة، كما حدث خلال أزمة انهيار أسعار النفط عام 2020، مما تسبب في عجز كبير وتراجع الخدمات العامة .

ب. الفساد المالي والإداري

يُصنف العراق ضمن الدول الأكثر فساداً في مؤشر مدركات الفساد (Transparency International) ، حيث تُهدر مليارات الدولارات سنوياً بسبب سوء الإدارة والرشوة .

ج. ضعف النظام المصرفي

يعتمد معظم العراقيين على النظام النقدي بدلاً من الخدمات المصرفية، مع وجود فجوة في الثقة بين المواطن والمصارف. كما أن القطاع المصرفي غير قادر على تمويل المشاريع الكبيرة .

د. عدم الاستقرار السياسي والأمني

تؤثر النزاعات السياسية بين الكتل البرلمانية والحكومات المتعاقبة على قدرة الدولة على تنفيذ إصلاحات مالية جذرية. كما أن الهجمات الإرهابية (مثل تنظيم داعش) خلّفت أضراراً اقتصادية كبيرة .

هـ. البطالة وتراجع الخدمات

تصل نسبة البطالة بين الشباب إلى أكثر من 25%، وفقًا لوزارة التخطيط العراقية، مما يزيد الضغط على الموازنة عبر برامج الدعم الحكومي .

و. العقوبات الدولية والتحديات الخارجية

تواجه العراق تحديات بسبب العقوبات الأمريكية على إيران، التي تؤثر على استيراد الطاقة الكهربائية، مما يزيد تكاليف الإنتاج .

3-الحلول المقترحة: (بحسب ما يراه الباحثات)

- تفعيل قوانين مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في إدارة الموارد .
- تنويع الاقتصاد عبر دعم القطاع الزراعي والصناعي والاستثمار في الطاقة المتجددة .
- إصلاح النظام المصرفي وزيادة الشمول المالي عبر تشجيع التحول الرقمي .
- تعزيز الاستقرار السياسي عبر حوار وطني شامل .
- التعاون مع المنظمات الدولية (مثل البنك الدولي) لتمويل المشاريع التنموية.

هيكل النظام المالي العراقي

-البنك المركزي العراقي (CBI) يُعد الجهاز الرئيس لإدارة السياسة النقدية واستقرار العملة (الدينار العراقي). أسس عام 1947، ويشرف على النظام المصرفي ويحاول تعزيز الشمول المالي

-البنوك التجارية: تشمل بنوكًا حكومية (مثل الرافدين والرشد) تهيمن على القطاع، وبنوكًا خاصة (24 بنوكًا خاصًا) تعاني من ضعف الحصة السوقية

-بورصة العراق (ISX) تأسست عام 2004 في بغداد، وتضم حوالي 100 شركة، لكنها تظل صغيرة مقارنة ببورصات المنطقة.

-المؤسسات غير المصرفية: تشمل شركات التأمين والتمويل الأصغر، لكنها محدودة التأثير؛ بسبب ضعف البيئة التشريعية

-الدور الدولي: تقدم مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي قروضًا لدعم الاقتصاد، كبرنامج الإصلاح المالي 2016.

الفساد المالي والإداري

مؤشرات الفساد: تحتل العراق المرتبة 157 من 180 في مؤشر مدركات الفساد.

أشكال الفساد :

- الاختلاس: كقضية "سرقة القرن" (2015) التي شهدت اختلاس 2.5 مليار دولار.
- المحسوبية: توزيع المناصب على أساس طائفي أو سياسي.

- تهريب النفط: تُقدّر خسائر العراق بـ 4 مليارات دولار سنوياً بسبب التهريب.
- التأثير: تفاقم العجز المالي وتآكل الثقة في الحكومة، مما أدى إلى احتجاجات شعبية كتلك في 2019.

الاعتماد على النفط وتداعياته

- الهيمنة النفطية: تصدير 3.5 مليون برميل يومياً، مع إيرادات بلغت 115 مليار دولار في 2022.
- المرض الهولندي: ارتفاع قيمة الدينار يضر بالصادرات غير النفطية.
- الموازنة العامة: يُوجه 45% من الإنفاق الحكومي للرواتب والخدمات، مع عجز مزمن عند انخفاض أسعار النفط.
- الأضرار البيئية: تلوث الهواء والمياه في المناطق النفطية مثل البصرة.

تأثير الحروب والنزاعات

- حرب العراق وإيران (1980-1988): تكبدت العراق خسائر بـ 500 مليار دولار.
- حصار التسعينيات: بعد غزو الكويت، أدت العقوبات إلى انهيار الاقتصاد بنسبة 50.
- الغزو الأمريكي (2003): دمر البنية التحتية وأسقط النظام، مع نهب أموال الدولة.
- صعود داعش (2014-2017): خسائر بـ 100 مليار دولار، وتشريد 5 ملايين عراقي.
- التداعيات المستمرة: نزاعات مسلحة وعمليات إرهابية تعيق إعادة الإعمار.

حالة العملات الرقمية (مثل البيتكوين) في العراق

البيتكوين، مُعتبراً إياها "غير قانونية" بسبب مخاطر غسيل الأموال وعدم استقرار قيمتها. وأكد البنك المركزي أن الدينار العراقي هو العملة الرسمية الوحيدة المعترف بها.

الواقع العملي لاستعمال العملات الرقمية

- رغم الحظر الرسمي، توجد أنشطة محدودة لتداول العملات الرقمية في العراق، خاصة عبر:
- منصات الـ P2P: مثل Local Bitcoins أو Paxful، حيث يشتري الأفراد العملات باستعمال الدينار عبر تحويلات بنكية أو نقدًا.
 - التداول عبر الـ VPN: يستخدم بعض العراقيين شبكات افتراضية (VPN) لتجاوز الحظر والوصول إلى منصات عالمية مثل Binance.
 - المجتمعات التقنية: تروج مجموعات على مواقع مثل Telegram أو Facebook لاستثمارات في العملات الرقمية، رغم تحذيرات من عمليات نصب متكررة.

التحديات والمخاطر

- غياب الإطار القانوني: لا يوجد تنظيم أو حماية للمستثمرين، مما يجعل المعاملات عرضة للاحتيال.

- العقوبات المالية: قد يؤدي استعمال العملات الرقمية إلى مشاكل مع البنوك العراقية بسبب التزامها بقواعد مكافحة غسل الأموال.
- التقلبات الشديدة: تفاقم المخاطر الاقتصادية في بلد يعاني من عدم الاستقرار المالي.

مستقبل العملات الرقمية في العراق

- الرقمنة المالية: أعلن البنك المركزي العراقي في 2023 عن خطط لتطوير نظام دفع إلكتروني، لكنه لم يذكر العملات المشفرة بشكل مباشر.
- الضغوط الاقتصادية: قد تدفع الأزمات النقدية (مثل انخفاض قيمة الدينار) بعض العراقيين إلى تبني بدائل مثل العملات الرقمية، رغم المخاطر.

العملات الرقمية في العراق: الواقع والآثار

1-الموقف الرسمي :

أصدر البنك المركزي العراقي تحذيرات متكررة ضد استعمال العملات الرقمية (مثل البيتكوين) بسبب مخاطر غسل الأموال وعدم وجود إطار تنظيمي. في عام 2017، حظر التعامل بها رسمياً، وأكد في عام 2021 أن العراق لا يعترف بها كعملة قانونية .

2-الاستعمال غير الرسمي :

- على الرغم من الحظر، تنتشر عمليات تداول العملات الرقمية عبر منصات غير مرخصة أو عبر شبكات اجتماعية مثل تيليجرام، خاصة في المدن الكبرى مثل بغداد وأربيل .
- تستعمل العملات المستقرة (مثل USDT) في تحويلات المغتربين عبر قنوات غير رسمية لتجنب القيود المصرفية .

3-التحديات التقنية :

انخفاض نسبة الوصول إلى خدمات الإنترنت الأمانة وضعف الوعي التقني يعيقان انتشارها الواسع، لكن الشباب يظهرون اهتماماً متزايداً بها كبديل استثماري.

الآثار المحتملة:

1-الإيجابيات :

- الشمول المالي: قد توفر العملات الرقمية فرصة لشريحة كبيرة غير متعلمة مصرفياً (نحو 60% من السكان وفقاً للبنك الدولي) .
- تحويلات المغتربين: تسهيل إرسال الأموال من الخارج بسرعة وتكلفة أقل مقارنة بالطرق التقليدية .
- الحماية من التضخم: يُعتقد أن بعض العراقيين يستعملونها ملاذاً آمناً من تقلبات الدينار العراقي .

2-المخاطر :

- التهرب من الرقابة: تستعمل في غسيل الأموال وتمويل الأنشطة غير المشروعة بسبب غياب الرقابة .
- عدم الاستقرار المالي: قد تؤدي المضاربات إلى خسائر فادحة للمستثمرين غير المحترفين .
- تآكل السيادة النقدية: قد تقوّض قدرة البنك المركزي على إدارة السياسة النقدية إذا انتشرت بشكل واسع .

التحديات المستقبلية:

- الافتقار إلى التشريعات: لا يوجد قانون ينظم العملات الرقمية أو يحمي المستخدمين .
- الوعي المجتمعي: غياب حملات توعية بمخاطر المضاربة والاحتيال الإلكتروني .
- الضغوط الدولية: قد تدفع الجهات الدولية (مثل FATF العراق) لتنظيم العملات الرقمية لمكافحة التمويل غير المشروع .

الموقف الرسمي للحكومة والبنك المركزي العراقي

حظر التعامل بالعملات الرقمية: في عام 2017، أصدر البنك المركزي العراقي تحذيرًا رسميًا يُحظر فيه استعمال العملات المشفرة مثل

حجم التعامل بالعملات الرقمية في العراق.

لا توجد إحصاءات رسمية حول حجم التعاملات بالعملات الرقمية في العراق بسبب الحظر الرسمي المفروض عليها منذ 2017 من قبل البنك المركزي العراقي. ومع ذلك، تشير تقارير غير مباشرة إلى نمو متواضع في الاستعمال، خاصة في المناطق الحضرية ومن قبل الفئات الشابة. وفقًا لتقرير Chainalysis 2023 ، يُعتبر العراق من الدول ذات "النمو الكامن" في تبني العملات الرقمية في الشرق الأوسط، مع وجود نشاط ملحوظ عبر منصات الـ P2P مثل LocalBitcoins و Binance. تقديرات غير رسمية تشير إلى أن حجم التداول الشهري قد يصل إلى ملايين الدولارات، لكن البيانات تظل غير مؤكدة

دوافع الاستعمال

1-تجاوز القيود المالية :

فرضت الولايات المتحدة قيودًا على الوصول إلى الدولار في العراق (خاصة بعد 2023)، مما دفع الأفراد والشركات إلى استعمال العملات الرقمية لتحويل الأموال أو استيراد السلع .

2-التهرب من التضخم :

يعاني الدينار العراقي من تقلبات حادة، مما يدفع البعض إلى تحويل مدخراتهم إلى عملات مستقرة مثل التيثر (USDT).

3-تحويلات المغتربين :

يستخدم العراقيون في الخارج منصات مثل Binance P2P لإرسال الأموال بسرعة وبتكلفة أقل مقارنة بالطرق التقليدية .

4-الشباب والتكنولوجيا :

نسبة الشباب تحت 25 سنة تبلغ $\approx 60\%$ ، مع انتشار الهواتف الذكية، مما يسهل الوصول إلى منصات التداول .

المبحث الثالث

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1-تأثير محدود حالياً :

- لا تزال العملات الرقمية (مثل البيتكوين) غير مُعتمدة رسمياً في العراق، وتُعتبر تداولاتها محدودة نسبياً مقارنة بالدول الأخرى. لذلك، تأثير تقلبات أسعارها المباشر على الاستقرار المالي العراقي محدود في المدى القصير.
- ومع ذلك، تزايد الاهتمام بها بين الشباب والمستثمرين الصغار قد يُشكّل خطراً محتملاً في حال انهيار مفاجئ للأسعار، خاصة مع عدم وجود أطر قانونية لحماية المستثمرين.

2-مخاطر اللامركزية وغياب الرقابة :

طبيعة العملات الرقمية اللامركزية تُعقّد جهود البنك المركزي العراقي في مراقبة التدفقات المالية، مما قد يُسهّل عمليات غسل الأموال أو التهرب الضريبي، ويُهدد استقرار النظام المالي.

3-التأثير على الثقة المالية :

التقلبات الحادة في أسعار العملات الرقمية قد تُضعف ثقة المواطنين بالنظام المالي التقليدي، خاصة في ظل ضعف البنية التحتية المالية العراقية واعتماد الاقتصاد على النقد بشكل رئيسي.

4-الفرص الضائعة :

رغم المخاطر، يُمكن للعملات الرقمية أن تُسهم في تعزيز الشمول المالي وتبسيط التحويلات المالية الدولية (خاصة للعراقيين في الخارج)، لكن غياب الإطار التنظيمي يحول دون استغلال هذه الفرص.

ثانياً: التوصيات

1-تعزيز الإطار التنظيمي :وذلك من خلال

- تطوير تشريعات واضحة لتحديد وضع العملات الرقمية (حظر، ترخيص، أو تقييد)، مع فرض رقابة صارمة على المنصات غير المرخصة.
- إلزام الشركات العاملة في هذا المجال بالشفافية والإبلاغ عن التداولات لتجنب المخاطر الأمنية والمالية.

2- حماية المستثمرين والمستخدمين: وذلك من خلال

- تنظيم حملات توعوية حول مخاطر الاستثمار في العملات الرقمية، خاصة مع انتشار المضاربات غير المدروسة.
- إنشاء آلية لتسجيل الشكاوى وحل النزاعات المرتبطة بالعمليات الرقمية.

3- تعزيز الاستقرار المالي التقليدي: وذلك من خلال

- تحسين البنية التحتية المالية العراقية (مثل الدفع الإلكتروني والخدمات المصرفية الحديثة) لتقليل الاعتماد على البدائل غير المنظمة.
- تنويع الاقتصاد العراقي لتقليل الاعتماد على النفط، مما يُعزّز مرونة النظام المالي أمام الصدمات الخارجية.

4- التعاون الإقليمي والدولي: وذلك من خلال

- التعاون مع دول الجوار والمنظمات الدولية (مثل صندوق النقد الدولي) لتبادل الخبرات حول إدارة مخاطر العملات الرقمية.
- مراقبة التطورات العالمية في تنظيم العملات الرقمية (مثل "عملات البنوك المركزية الرقمية (CBDCs)" لتجنب التهديدات المحتملة.

5- الاستثمار في التكنولوجيا المالية: وذلك من خلال

- تشجيع الابتكار في القطاع المالي عبر تبني تقنيات بلوك تشين آمنة ومراقبة، مثل إنشاء نظام دفع وطني رقمي يُقلل الاعتماد على العملات الافتراضية الخاصة.

: الخلاصة :

لقد قدّمت الدراسات السابقة إسهامات قيمة في تعزيز فهمنا لمفاهيم الاستقرار المالي، إلا أن تلك الإسهامات لا تزال تُعاني من القصور في تفسير التعقيدات المتزايدة التي يشهدها النظام المالي العالمي المعاصر. ومن ثم، تبرز الحاجة إلى:

● بلورة نظريات تكاملية تُراعي التداخل بين العوامل السلوكية، والتكنولوجية، والبيئية.

● توظيف منهجيات بحثية متقدمة تستند إلى تحليل البيانات الضخمة والنماذج الديناميكية.

صياغة سياسات مالية مرنة تستوعب المتغيرات المفاجئة، على غرار جائحة كوفيد-19 والأزمات المناخية.

أما في السياق العراقي، فإن الاعتماد المفرط على التعاملات النقدية يُشكّل نقطة ضعف رئيسية في بنية الاستقرار المالي، حيث تُعدّ تقلبات العملات الرقمية تهديداً غير مباشر في ظل تصاعد الاهتمام بهذه التكنولوجيا. ومع ذلك، فإن إدارة هذه الظواهر ضمن إطار تنظيمي رشيد قد تفضي إلى تحويلها من مصدر للمخاطر إلى أداة فاعلة لتعزيز الشمول المالي دون الإخلال بالأمن الاقتصادي. ويتطلب ذلك توافر إرادة سياسية وتشريعية فاعلة تُواكب التحول الرقمي، وتحافظ في الوقت ذاته على المصالح الوطنية العليا.

قائمة المصادر

-
- ¹ - Shiller, R. J. (1981). "Do Stock Prices Move Too Much to be Justified by Subsequent Changes in Dividends?". *American Economic Review*.
 - ² - Fama, E. F. (1970). "Efficient Capital Markets: A Review of Theory and Empirical Work". *Journal of Finance*.
 - ³ - Minsky, H. P. (1986). *Stabilizing an Unstable Economy*. Yale University Press
 - ⁴ - Kindleberger, C. P. (1978). *Manias, Panics, and Crashes
 - ⁵ - Diamond, D. W., & Dybvig, P. H. (1983). "Bank Runs, Deposit Insurance, and Liquidity". *Journal of Political Economy*
 - ⁶ - Stern, G. H., & Feldman, R. J. (2004). *Too Big to Fail: The Hazards of Bank Bailouts*. Brookings Institution Press.
 - ⁷ - Bernanke, B., Gertler, M., & Gilchrist, S. (1999). "The Financial Accelerator in a Quantitative Business Cycle Framework". *Handbook of Macroeconomics*
 - ⁸ - Pozsar, Z. (2014). "Shadow Banking: The Money View". *Office of Financial Research, U.S. Department of the Treasury*.
 - ⁹ - Basel Committee on Banking Supervision (2010). *Basel III: A Global Regulatory Framework*.
 - ¹⁰ - Haldane, A. G., & May, R. M. (2011). "Systemic Risk in Banking Ecosystems". *Nature*.
 - ¹¹ - Kelton, S. (2020). *The Deficit Myth: Modern Monetary Theory and the Birth of the People's Economy*. PublicAffairs.
 - ¹² - Reinhart, C. M., & Rogoff, K. S. (2009). *This Time Is Different: Eight Centuries of Financial Folly*. Princeton University Press.
 - ¹³ - Beinhocker, E. D. (2006). *The Origin of Wealth: Evolution, Complexity, and the Radical Remaking of Economics*. Harvard Business Review Press.
 - ¹⁴ - Hayek, F. A. (1931). *Prices and Production*. Routledge.
 - ¹⁵ - Thaler, R. H. (2015). *Misbehaving: The Making of Behavioral Economics*.
 - ¹⁶ - Carney, M. (2020). *Value(s): Building a Better World for All
 - ¹⁷ - Claessens, S., & Kodres, L. (2014). "The Regulatory Responses to the Global Financial Crisis: Some Uncomfortable Questions". *IMF Working Paper*.
 - ¹⁸ - NGFS (2021). *Climate Scenarios for Central Banks and Supervisors*